ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

التصعيد الأميركي ضد إيران..قلق أوروبي وحذر لبناني

هيام القصيفي

تنصرف أوروبا الى معالجة تداعيات العقوبات الاميركية على الشركات المستثمرة في إيران، فيما ينشغل لبنان في قراءة انعكاس العقوبات الاميركية على حزب اللّه وتوقيتها.

شكلت العقوبات الاميركية التي تبنّتها دول خليجية على مسؤولين في حزب اللّه محور أحاديث الوسط السياسي وتحليلاته، فتعددت القراءات في ظل المنحى الذي يعبّر عنه دائماً حزب اللّه بالتخفيف من وقع هذه القرارات وأهميتها، في مقابل القراءة المتشددة التي لا تزال تنظر الى مسار العقوبات الاميركية على إيران وعلى حزب اللّه بأنه تصاعدي وسيؤتي ثماره عاجلا أو آجلاً.

لذا، يتوقف الذين يتبنّون هذه الرؤية عند حدثين: توقيت التطور الاخير المتعلق بفرض عقوبات، وما يجري من ترتيبات مصرفية في لبنان، مقارنة بما جرى في الساعات الاخيرة من تداعيات أوروبية لها صلة بالملف الإيراني النووي.

فمع انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، تمسك الاتحاد الاوروبي أكثر فأكثر به، وظل يعمل على مفاوضات متوازية وحثيثة من أجل ضمان استمراره والتخفيف من وقع التخلي الاميركي عنه، لا سيما أن دولاً في الاتحاد بدأت تستثمر في إيران عبر شركاتها النفطية والصناعية والتجارية، خصوصاً في قطاع الطيران والسيارات، بعد سنوات من القطيعة والحصار المالي والاقتصادي عليها.

لكن سرعان ما تبيّن لهذه الدول، واستطراداً شركاتها، أن واشنطن ستعمّم عقوباتها وتفرض حصاراً موازياً على أي شركة أوروبية تريد الاستمرار في استثماراتها في إيران. لذا، لم تكن مفاجئة مسارعة هذه الشركات الى التفكير ملياً في الانسحاب حتى قبل انتهاء المهل التي حددتها واشنطن لها. وما بيان شركة توتال الفرنسية عن نيّتها الانسحاب من مشروع لتطوير حقل للغاز الطبيعي في إيران، وتلاها بيان شركة نقل بحرية دنماركية، إلا بعض أوجه تجليات هذا الانشغال الاوروبي بتداعيات تعميم العقوبات الاميركية على الشركات المعنية والخسارات المالية المتوقعة من جرائها. وفي وقت تداعى فيه قادة أوروبا الى البحث في الموقف الاميركي، في شقّه الاقتصادي، في موازاة التمسك بالاتفاق النووي، لا تظهر واشنطن أنها في وارد التراجع عنه، ما يؤشر الى مواجهة أميركية أوروبية، لم تخفف وقعها الحفاوة التي رافقت زيارات رؤساء ومسؤولين أوروبيين الى واشنطن للقاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب قبل إعلانه تخلّيه عن الاتفاق مع إيران. كذلك لم يخفف التنسيق بين واشنطن وحلفائها الاوروبيين في النظرة الى تطورات

الشرق الاوسط والحرب في سوريا، من شدة تشبّث إدارة ترامب بوجوهها الجديدة في مواجهة ايران.

قرار العقوبات لم يكن رداً على نتائج الانتخابات بقدر ما هو تتمة للمسار الأميركي ــ الخليجي.

من هنا جاء توقيت الاعلان الاميركي عن عقوبات ضد حزب اللّه، في مرحلة توتر إقليمي حاد، نتيجة نقل السفارة الاميركية الى القدس والمواجهات الدموية، ليزيد من تساؤلات الفريق اللبناني غير الموالي لإيران، عن تتمة هذه الخطوة. فمنذ بدء موجة الرحلات الخليجية الرسمية الى واشنطن، والكلام الاميركي لا يزال هو نفسه. لكن الامر لم يقابل لبنانياً إلا في إطار تخفيف وقعه، ما عدا أن حزب اللّه تحسّب جدياً له، فيما كان يستعد للانتخابات، التي جاءت وسط ارتفاع منسوب التوتر الاقليمي، فلم تتصدر واجهة الاهتمام الدولي والاميركي تحديداً. وقد يكون سبب ذلك أن النتائج لم تشكل مفاجأة لأي طرف، لا سعودياً ولا أميركياً. فخريطة التحالفات والكلام الذي قيل وتكرر أكثر من مرة عن توجّه حزب اللّه للدخول في إدارة الحكم فعلياً وزيادة عدد نوابه ونواب حلفائه للإمساك بقدرة التأثير في المجلس، لم يُقالا سراً بل علناً. ولم يكن أحد يتوقع أن يخسر حزب اللّه في الانتخابات، التي حرص الامين العام للحزب السيد حسن نصراللّه على تكثيف إطلالاته لمنع أي خرق فيها. وكان واضحاً أن كل القوى المواكبة مدركة سلفاً لنتائج الانتخابات، حتى إن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عبّر بوضوح حين قال إن أسباب خسارة الرئيس سعد الحريري معروفة.

لذا، فإن قرار العقوبات لم يكن رداً على فوز الحزب بالمعنى الضيق، بقدر ما هو تتمة للمسار الاميركي ــ الخليجي، عكسه أكثر من مرة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير. فمن الطبيعي ألا يكون لحزب اللّه والمسؤولين فيه أي حسابات مالية يمكن أن تتأثر بالعقوبات، وغالباً ما قيل هذا الكلام وعلى لسان مسؤولي الحزب، في كل مرة تصدر عقوبات مماثلة. والاميركيون كما السعوديون يعرفون تماماً قدرة لبنان على التكيّف مع هذه العقوبات، ليس على صعيد الحزب والمصارف فحسب، فحتى قانون الانتخاب لحظ ذلك بوضوح في المادة ٥٩ منه المتعلقة بحساب الحملات الانتخابية، لكن للتوقيت والمنحى الاميركي مفعول سياسي وليس عملانياً. فالاتجاه الخليجي والاميركي الى ترداد الكلام حول استقرار لبنان والحفاظ عليه، لا يمكن التوقف عنده بمعزل عن الاستعداد لتشكيل حكومة جديدة. وإذا كان خصوم الحزب بدأوا يتساءلون عن قدرة الرئيس سعد الحريري على التكيّف مع هذه العقوبات وشراكته مع الحزب في الحكومة، رغم أنه يتعايش مع الحزب في الحكومة الحالية، فإن تدحرج الاحداث والتصعيد الاميركي والضغط السعودي على الحريري تضاعف من حساسية موقفه حيال تشكيل الحكومة، لا سيما أن الكلام الرئاسي الرسمي الذي لا يستبعد حكومة أكثرية لا يمكن إلا أن يُفهم من جانب الاميركيين والخليجيين إلا حكومة مؤلفة من التيار الوطني الحر وحزب اللّه وحلفائهما، وهي التي سبق أن شكلها الرئيس نجيب ميقاتي بعد تطيير حكومة الحريري. لكن حتى الآن لا يبدو الحريري في اتجاه الموافقة على حكومة اللون الواحد التي ترفضها الرياض وواشنطن. فكيف يمكن أن يوازن بين الشروط السعودية والضغوط الاميركية على حزب اللّه ولبنان، والمطالب الداخلية التعجيزية، وحسابات العهد وحزب اللّه وحلفائهما؟ حتى أوروبا لم تجد بعد الصيغة الملائمة للتوفيق بين الشروط الاميركية وعدم خسارة الاستثمارات الاقتصادية في إيران. فهل سيجد الحريري منفذاً لائقاً للسير بين الألغام، وهو الذي لا يكاد يخرج من مأزق حتى يدخل في آخر؟

تفاصيل مثيرة عن حرب الأدمغة التي مهدت لليلة الصواريخ في الجولان

يوسف الشيخ

لم تكن الضربة الصاروخية التي وجهت لأكثر المراكز العسكرية حساسية في الجولان السوري المحتل وليدة لحظتها بل كانت تتويجاً لمسار طويل من الجهد والتخطيط والابداع الذي مارسه محور المقاومة وفي مقدمته رأس حربته السورية وإذا جاز لنا أن نختصر ذلك بكلمات فإن ليلة الصواريخ في ٩ أيار ٢٠١٨ كانت انتصاراً لمحور المقاومة في حرب الأدمغة مع العدو وحليفته الكبرى أمريكا . وهي حرب بدأت منذ الأيام الأولى لانطلاق الأحداث المؤلمة بسوريا في ١٨-٣-٢٠١٨ .

بداية لم يكن هذا المسار لينجح ويستمر لسنوات لولا القرار الاستراتيجي الذي اتخذته القيادة السورية , بمنع العدو وردعه عن التطاول على السيادة السورية , وقد واكبت القيادة السورية هذا المسار الشاق والطويل بكثير من الشجاعة والصبر والحنكة وكانت أحد العناصر الرئيسية في إنجاحه وإيصاله إلى مستوى متقدم من الفاعلية والردع والمبادأة الاستراتيجية مع العدو ونقله لاحقاً من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم .

أولاً : الحيثيات والوقائع التي مهدت لاتخاذ القرار:

منذ بداية الحرب على سوريا وانفلات المسلحين الخارجين عن الدولة , لاحظت القيادة السورية وحلفائها أن هناك عملية تخريب مقصودة ومحترفة ومنظمة لمنظومات الحرب الإلكترونية والدفاع الجوي من خلال عزلها وتحييدها أو تدميرها واغتيال كوادرها وعلى جميع المستويات .

وسجلت عملية المراقبة والمسح الفني أن أهم أهداف التخريب المحترف والمنظم كانت التالية :

١. قطع الاتصال بين شبكات الدفاع الجوي وتفكيكها

٢. ضرب منظومات الرادار الرئيسية أو عزلها عن الشبكة المركزية

٣. ضرب شبكات الاتصال ذات الطابع العسكري

٤. إعماء وتعطيل كافة منظومات الحرب الالكترونية السورية .

٥. التركيز على منظومات الانذار المبكر المرتبطة بالدفاع عن العاصمة والمحافظات ذات الوظيفة الاستراتيجية بمواجهة العدو . (القلمون الغربي – الغوطة الجنوبية الشرقية – حران العواميد – القنيطرة – دروشا – خان الشيح – ريف حمص الجنوبي والشرقي)

٦. حرمان العاصمة دمشق والمنطقة الوسطى من أي قدرة دفاعية جوية .

إتخذ القرار بالتأمين وإعادة بناء شبكة الدفاع الجوي والالكتروني ونظام الانذار المبكر وكانت عملية استعادة المساحات المحتلة من الارهابيين تتم بشكل مواز مع ورشة إعادة بناء شبكتي الدفاع الجوي وتحديثها وتأهيل كوادر جديدة تمتلك العلم والإرادة والقدرة على التكيف مع المنظومات المستحدثة .

مع تأمين دمشق بشكل كامل عام ٢٠١٦ وبقاء بعض الجيوب في في الغوطة الشرقية , بدأت عملية تأمين محافظة حمص وريفها بشكل كامل حتى وصلت عملية بناء الشبكة الدفاعية الجوية والالكترونية إلى درجة الاشباع مع بداية ربيع العهام ٢٠١٧ .

ثانياً : تشغيل وتفعيل المنظومة :

مع بداية العام ٢٠١٧ ومع ازدياد الخروقات الجوية الصهيونية , أعطي الأمر للمنظومة بالاستعداد لتنفيذ أمر القيادة فوراً والتصدي لأي هدف جوي معاد يحاول اختراق السيادة الجوية للأراضي السورية , فأجرت المنظومة عملية محاكاة صامتة وخرجت النتائج ممتازة , فكل وسائط المنظومة تعمل بكفاءة وتعطيها القدرة على المرونة والمناورة بشكل سلس وسريع بكل طبقاتها :

– مرونة مراكز القيادة والسيطرة على جميع المستويات .

– قدرات الرصد الاستراتيجي

– كفاءة الانذار المبكر

– القدرة على الدفاع والهجوم الالكتروني السلبي والايجابي

– جاهزية جميع وسائط الدفاع الجوي (أسلحة صد الصواريخ المجنحة وذات المسار القريب من الأرض – أسلحة الاعماء والتشويش – اسلحة الدفاع الجوي للأهداف المتوسطة وعالية الارتفاع).

في ١٧-٣-٢٠١٧ نفذت المنظومة أول مهماتها حيث تمكنت من الإطباق رادارياً على الطائرات الصهيونية المعتدية والتملص من كافة عمليات التشويش الالكتروني التي نفذتها وسائط الحرب الالكترونية الصهيونية الامريكية ومنعت الطائرات الحربية الصهيونية من الاقتراب الى مدى مؤثر من الاجواء السورية .

وقد صدمت القيادتان العسكريتان الصهيونية والأمريكية بمستوى التطور والكفاءة الذي وصلت اليه منظومة الدفاع السورية وعملت على دراسة الثغرات بلجنة من القيادة المركزية الوسطى الأمريكية وهيئة الأركان العسكرية الصهيونية .

خرجت الخلاصات على شكل توصيات فنية عملانية باستعمال الصواريخ المجنحة في الضربة القادمة ولم تتأخر الضربة أكثر من ٢٠ يوماً .

حيث نفذت السفن الأمريكية ضربة صاروخية في ٧ نيسان ٢٠١٧ على مطار الشعيرات بريف حمص الشرقي ب ٥٩ صاروخ كروز وتوماهوك وتمكنت وسائط الدفاع السورية من تحييد العدد الأكبر من هذه الصواريخ حيث ضلت ٨٠٪ من الصواريخ طريقها إلى أهدافها أو أسقطت .

مرة أخرى فوجئت القيادة العسكرية الامريكية من قدرة وكفاءة وسائط الدفاع الجوي والالكتروني السورية ونجاحها بتخفيض آثار الضربة إلى الخمس . ورأت المحافل العسشكرية الامريكية والصهيونية في استخدام منظومة الحرب الالكترونية تطوراً خطيراً سيجعل في المستقبل القريب أي اختراق للسيادة الجوية السورية مغامرة مكلفة , ومنذ ذلك الحين بدأت الحرب الجوية الامريكية الصهيونية تتحول الى حرب مناورات وحرب الكترونية بالكامل .

عج الحوض الشرقي للمتوسط وسماؤه والقواعد العسكرية الامريكية في الخليج (الفارسي) بعراضة كبيرة من سفن وطائرات الحرب الالكترونية وتحول كل الجهد الصهيوني والأمريكي ولاحقاً الناتو الى جهد فني ميدانه الحرب الالكترونية .

كما أن استخدام الطائرات المسيرة من قبل الارهابيين ومشغليهم أكثر من مرة منذ بداية هذا العام أفاد منظومة الدفاع السورية كثيراً فقد تبين أن معظم استخدامات هذه الطائرات المسيرة التي كانت تطلق على شكل موجات (على حميميم – السويداء – حماه وريفها – ريف حمص) كانت تستعمل لأهداف فنية وتقنية محضة من أجل استطلاع مجموعة من مكونات منظومة وسائط الدفاع الالكترونية السورية وجاهزيتها وعناصر مرتبطة بها , وثبت أن آخر محاولة استهدفت محيط مطار حميميم في شهر نيسان الماضي كانت إحدى خطوات خطة لضربة كبيرة كان يحضر لها أعداء سوريا .

في المقابل وبعد دراسة واستخلاص العبر مما حصل في ١٧-٣ و ٧-٤-٢٠١٧ , اتخذت قوى محور المقاومة كافة التدابير التي تسهم بمناعة المنظومة بشكل كامل والاستفادة من الجهد الالكتروني المعادي لتحليله ودراسة نقاط قوته وضعفه واتخاذ ما يلزم بمواجهته وتضليله أو إعمائه في عمليات معقدة برز فيها إبداع الأدمغة واستثمر كل ذلك لاحقاً في تشرين ٢٠١٧ وشباط ونيسان ٢٠١٨

– في الكمين الجوي الذي نصب للطائرات الحربية الصهيونية وتسبب باسقاط طائرة حربية صهيونية من نوع F١٦ – SAUFA

– في تعطيل الضربة الثلاثية الصاروخية التي نفذتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا ب ١٠٣ صواريخ .

استمرت المشاغبات الصهيونية على ال T٤ وريف حماه وجنوبي دمشق في الفترة التي سبقت الضربة الصاروخية السورية في الجولان المحتل وكانت هذه المشاغبات التي استمرت لأشهر أفضل أسلوب مكن الدفاع الجوي والالكتروني السوري من دراسة وتحديد الثغرات القليلة المتبقية وسدها .

ثالثاً : التحول من الدفاع الى الهجوم :

في موازاة بناء القدرة الدفاعية السورية عملت قوى محور المقاومة على بناء قوة هجومية حقيقية وقادرة تتخطى كل العوائق التي تعترض أي استخدام لهذه القدرة فلدى أمريكا قدرة تكنولوجية كبيرة ولدى الكيان الصهيوني بالتبعية هذه القدرة وتؤازرها خبرة في التمويه والدفاع السلبي والايجابي عن مراكزالعدو الحساسة وثكناته ومناطقه العسكرية .

وهنا برزت وتفوقت العقول العسكرية والفنية لمحور المقاومة على العقل الصهيوني في عدة مجالات :

١- استطلاع وتشخيص وبناء بنك الأهداف .

٢- تمييز الأهداف الهيكلية المظللة عن الأهداف الحقيقية

٣- تحديد أساليب الدفاع عن الاهداف الصهيونية ونقاط الدفاع والقوة وتحديد الثغرات

٤- تشخيص الأهداف المؤثرة والحساسة ودورها ووظيفتها

٥- وضع خطط استهداف الاهداف وتحييدها وتحقيق المبادأة الكاملة في الميدان المستهدف .

هذه العملية المعقدة تمت بأعلى قدر من السرية والكفاءة حيث لم يستطع صانع القرار الأمني والعسكري الصهيوني تحديد هدف وتوقيت الضربة الصاروخية رغم احتشاد وبروز قرائن كثيرة لهذه العملية الهجومية السورية وقبل ٧٢ ساعة من حصولها رغم زعمه كشف الاستعدادات السورية !!

إلا أن الضربة الصاروخية الناجحة والسريعة والقدرة على استعمال القدر المناسب والمطلوب من الصواريخ لتحقيق الهدف والاستعداد الكامل لكبح رد الفعل الصهيوني الذي تلا الضربة وكل ذلك حصل أمام أعين القيادة العسكرية الصهيونية التي عانت من ارتباك واضح في تحديد حجم واتجاه ومدى الضربة .

مما تقدم يظهر أن تداعيات الضربة الصاروخية السورية في الجولان المحتل ليلة الأربعاء – الخميس (٩-٥-٢٠١٨) لن تتوقف قبل وقت طويل من استخلاص العدو لدروسها وعبرها حيث سيجد أن القدرة الدفاعية السورية عادت وبشكل أقوى وأفعل . وسيظهر لدى العدو أيضاً أن من يتولى ادارة هذه المنظومة الدفاعية والهجومية عقول فذة ومؤهلة على مستوى عال وتمتلك الوسائط والاسلحة والكفاءة المناسبة لتنفيذ مهمات الدفاع والهجوم على جميع المستويات وكل ذلك يأتمر بصانع قرار شجاع ومستبصر ويمتلك مميزات الإدارة الكفوءة لهكذا منظومة استراتيجية كبيرة ومؤثرة .

اتفاق شفهي يجمّد "مسيرات العودة"

هاني إبراهيم

اتفاق شفهي «موقت» بين «حماس» والقاهرة يفضي إلى تجميد حالي لـ«مسيرات العودة»، في وقت يضمّد فيه الغزيون جراحهم، خصوصاً أن من بين الجرحى أكثر من ٥٠ في حالة موت سريري. الاتفاق أقرب إلى تفعيل اتفاق التهدئة بعد حرب ٢٠١٤، مع أن التجربة أثبتت أن أي اتفاق بين المقاومة والعدو لا يتخطى عمره السنة.

غزة | حصلت «الأخبار» على أبرز البنود التي تم الاتفاق عليها «شفهياً» بين «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، والسلطات المصرية، خلال زيارة رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، قبل يوم على انطلاق «مسيرات العودة الكبرى»، وذلك ضمن مسعى مصري إلى تهدئة الأوضاع في قطاع غزة مقابل تحسين الواقع الإنساني الذي تدهور في ظل اشتداد الحصار وفرض السلطة الفلسطينية عقوبات مشددة شملت قطع رواتب فئات كثيرة من الموظفين. وعلى رغم أن «حماس» مرّرت يوماً من «مسيرات العودة» كي لا يظهر أنها أوقفتها بناء على التفاهمات، فإنها سرعان ما طلبت من الجماهير تجنب اقتحام الحدود والاكتفاء بالوجود في «المخيمات» المنصوبة قبالة الحدود. وكان من بنود الاتفاق، خلال الزيارة السريعة لهنية، تخفيف أعداد المتظاهرين في المناطق الحدودية مع تقليل الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، وذلك أيضاً مع توقف الحركة عما خططت له باجتياز الحدود بأعداد كبيرة في ذروة المسيرات. كذلك شدد جهاز «الاستخبارات العامة» المصرية على الحصول على تعهد بـ«توقف نشاطات المقاومة على الحدود وتحديداً وضع العبوات الناسفة، أو تسلل شبان لتخريب أعمال الجيش الإسرائيلي في بناء الجدار الجديد».

ومنذ يومين انخفضت أعداد المتظاهرين على الحدود، لكن «حماس» والفصائل الأخرى ستحافظ على إبقاء أيام الجمعة كما هي، لكن مع تقليل الاحتكاك مع الجنود الإسرائيليين، الأمر الذي رأى فيه المصريون والإسرائيليون تجاوباً مع ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، وهو ما دفع العدو في المقابل إلى سحب تعزيزاته العسكرية الكبيرة في منطقة «غلاف غزة» بعد تقييمه الأوضاع، كما عمد إلى سحب عدد كبير من القناصة والجنود، وأيضاً «رفع مستوى السماح للقناصة بإطلاق النار ليكون مصدره قائد اللواء وليس قائد الكتيبة»، وفقاً لما نقلته مصادر إعلامية إسرائيلية، ما يعني رغبة إسرائيلية في التهدئة.

في هذا السياق، نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن مسؤولين في وزارة الأمن تأكيدهم أن «حماس باتت لا تريد تجدد الاشتباكات العنيفة لكنها في الوقت نفسه تدرس كيفية مواصلة الاحتجاجات، فيما أجرى كبار ضباط القيادة الجنوبية محادثات مع رؤساء المناطق في غلاف غزة وأوضحوا أنهم يعتقدون أن الأحداث قد انتهت». وتوضح الصحيفة أن «الحركة التي رفضت في البداية العروض المصرية بفتح معبر رفح الحدودي وإدخال البضائع مقابل إنهاء التظاهرات على الحدود، عادت وقبلت العرض بعد إراقة الدماء يوم الاثنين الماضي، وبعد التدخل المصري والقطري».

بالعودة إلى الاتفاق الشفهي، تقول مصادر سياسية إن من ضمن البنود «العودة إلى قواعد الاشتباك السابقة التي كانت بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال»، أي الحالة المتعلقة بتهدئة ٢٠١٤ المنعقدة بعد الحرب الأخيرة على غزة، لكن هذا الأمر ليس ثابتاً بعد، إذ تجاوزه الاحتلال برفع وتيرة الرد ليلة أول من أمس بعدما قصفت الطائرات العسكرية ٧ أهداف للمقاومة داخل القطاع رداً على إطلاق نار من سلاح ثقيل تجاه مستوطنة «سيديروت»، شمال القطاع، وأصاب الرصاص منازل المستوطنين ومنهم رئيس البلدية، إضافة إلى قذيفة صاروخية قبل ذلك. هنا، اتصلت «حماس» بالقاهرة، وأبلغتها اعتراضها على تجاوز العدو قواعد الاشتباك التي اتفق على العودة إليها، كما طالبت الحركة بتفعيل بنود اتفاق ٢٠١٤ كاملة.

أبلغت «حماس» القاهرة بعودة التظاهرات بقوة في ٥ حزيران إذا لم يُنفذ الاتفاق.

في المقابل، تضمّن الاتفاق سماح المصريين بدخول المساعدات إلى غزة عبر معبر رفح، وذلك بالتزامن مع إعلان جهات عربية استعدادها لإرسال مساعدات على رأسها الأردن والإمارات، إضافة إلى الأزهر الذي أعلن تسيير قافلة إلى غزة، ولكن هذا الأمر لم يشمل مساعدات تركية كانت في طريقها إلى القطاع، وهو ما يشير إلى أن المساعدات يجب أن تكون من «دولة غير معادية» للسلطات المصرية. في موازاة ذلك، تسمح القاهرة بفتح معبر رفح لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى أسبوعين، مع تسهيل سفر جميع المسافرين وفي مقدمهم الحالات الإنسانية والمرضى والطلاب. ومع ذلك، سُجّلت حالات إرجاع كثيرة.

من ناحية أخرى، وعد المصريون بمواصلة الجهود لعقد صفقة تبادل للأسرى بين المقاومة والإسرائيليين، لكن إلى أن تتوافر الأجواء المناسبة لإتمامها وذلك بسبب رفض العدو أخيراً إتمامها، وهو ما أكده قائد «حماس» في غزة، يحيى السنوار، في لقاء مع قناة «الجزيرة» القطرية قبل يومين، بقوله: «كان هناك حراك في صفقة تبادل، لكن قيادة الاحتلال تراجعت وهي غير جاهزة لعقد صفقة». ومن الوعود المصرية أيضاً تحسين وضع الكهرباء في غزة عبر دراسة زيادة كميات الكهرباء الواردة إليها من مصر وإسرائيل، مع دراسة كل من: توسيع مساحة الصيد البحري، والسماح بمزيد من المشاريع الإنسانية عبر دول عربية وجهات دولية.

وتؤكد المصادر، أنه في حال إخفاق تنفيذ الاتفاق الشفوي، خصوصاً أن «حماس» أبدت موافقة متأخرة عليه، فإن الحركة ستعيد تحريك الاحتجاجات، ولن تمنع المقاومة من الرد في حال تعرض السكان لإطلاق النار. كما أن كثرة التهديدات التي أوصلها المصريون وأطراف أخرى ومفادها عودة إسرائيل إلى سياسة اغتيال القيادة، ردت عليها الحركة بتأكيدها المبادرة إلى «حرب استنزاف»، كما تشرح المصادر. كذلك، أبلغت «حماس»، الاستخبارات المصرية، بأنه في حال لم ينجز ما تم الاتفاق عليه، فإن التظاهرات على الحدود «ستكون أقوى وأكبر خلال الأسابيع المقبلة»، وأن ثمة استعداداً لمسيرات كبيرة في الخامس من الشهر المقبل (ذكرى احتلال القدس).